العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل الواقع وإمكانات التطوير

■ إعداد . د. علي رمضان الماقوري
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة الفاتح

مقدمة

إذا كانت مهمة التعليم العالي هي إعداد قوى بشرية ذات مواهب وقدرات عالية وبتخصصات متنوعة مؤهلة وقادرة على احتلال مواقع متقدمة متميزة في النشاط الاقتصادي فإن مهمة سوق العمل تكمن في قدرته على استيعاب تلك القوى البشرية وتوفير الظروف المناسبة لاحتوائها وتعظيم الاستفادات المستهدفة من تواجدها وبما يحقق زيادات في الإنتاج والدخل و الرفاه .

وبالتالي فإن إيجابية العلاقة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل تعتمد على قدرة تلك المخرجات في تلبية احتياجات النشاط الاقتصادي من القوى العاملة بالكم والكيف المطلوبين وفي الزمان المحدد لذلك من ناحية ، وقدرة الاقتصاد المتمثل في سوق العمل على النمو والتطور والقدرة على استيعاب أعداد مناسبة وبتخصصات متنوعة مؤهلة للتفاعل مع طموحاته وبما يؤدي في اتجاه التوظيف الأمثل للموارد البشرية المتاحة من ناحية أخرى .

ويمكن أن تأخذ العلاقة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل حالة من بين حالتين متطرفتين افتراضيتين:

- حالة التكامل والتلاقي المطلق بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل.
- حالة التنافر المطلق وعدم وجود أي علاقة بين مخرجات التعليم العالي

وسوق العمل .

والحالات العادية هي : –

1.سوق عمل سليم وخلل مصدره مخرجات التعاليم العالي وعدم ملاءمتها لمتطلبات سوق العمل .

2.سوق العمل عاجز عن استيعاب مخرجات التعليم العالي والاستفادة منها في عملية النمو والتنمية .

3.عجز سوق العمل عن استيعاب المخرجات الإيجابية للتعليم العالي وعدم ملائمة التعليم العالي في مخرجاته لمتطلبات سوق العمل .

مثال النموذج الليبي :

يعاني سوق العمل من عجز في بعض التخصصات مثل المهندسين والأطباء وتخصصات أخرى، والتعليم العالي يقدم لسوق العمل المخرجات من تخصصات يعاني سوق العمل من تشبع فيها مثل العلوم الزراعية وبعض التخصصات في العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية .

فما هي طبيعة العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في ليبيا ؟ وما هي إمكانيات التطوير ؟

أولا :– واقع العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في ليبيا :

من تحليل سوق العمل في ليبيا بمنظور مخرجات التعليم العالي وباستخدام البيانات المتاحة تبين أن هناك خللا في العلاقة بينهما تتمثل في الآتي :–

1.انخفاض مساهمة مخرجات التعليم العالي في سوق العمل :

حيث يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول رقم(1)محدودية مشاركة مخرجات التعليم العالي في سوق العمل بالرغم من الأفواج المتعددة من الخريجين خلال فترة زمنية تجاوزت الأربعة عقود ولم تتجاوز 14.8٪ من إجمالي القوى العاملة في سوق العمل الليبي والتي بلغت 805850مستخدم ، وهذه النسبة

هي أقل أهمية من نسبة مساهمة الأميين والقادرين على القراءة والكتابة ولم يكملوا دراستهم الابتدائية والتي بلغت 15.7٪ من إجمالي القوى العاملة موزعة بين 9.6٪ للأميين و 6.5٪ للذين لم يكملوا دراستهم الابتدائية، وتزداد الصورة سوءاً عندما يلاحظ أن نسبة مساهمة شريحة الحاصلين على شهادة إتمام التعليم الأساسي 23.7٪ وإذا ما تم إضافة هذه النسبة الأخيرة إلى نسبة مساهمة الأميين والذين لم يكملوا الدراسة الابتدائية أصبحت مساهمتهم في سوق العمل لا تقل عن 40٪. .. أما الحاصلين على شهادة إتمام المرحلة الثانوية وشهادة إتمام المعاهد المتوسطة فقد شكلت نسبة مساهمتهم في سوق العمل على التوالي 30.4٪ و14.8٪ من مجموع القوى العاملة .

جدول رقم (1) التوزيع العددي والنسبي لأفراد القوى العاملة الليبية حسب الحالة التعليمية والنوع

الحالة التعليمية	إناث			ذكور		المجموع
	%	%	العدد	%	العدد	العدد
امي	9.2	5.1	13137	11.2	61220	74357
دون الشهادة الابتدائية	6.5	1.8	4659	8.7	47565	52224
شهادة المرحلة الابتدائية والاعدادية	23.7	12.0	31232	29.3	159883	191115
شهادة معهد متوسط	14.8	16.8	43717	13.8	75413	119130
الشهادة الثانوية وما يعادلها	30.5	44.9	116451	23.6	128955	245406
شهادة المعاهد العليا	3.1	3.4	8947	3.0	16276	25223
الشهادة الجامعية	11.7	15.8	40900	9.8	53513	94413
شهادة ماجستير ودكتوراه	0.5	0.2	436	0.6	3546	3982
المجموع	**100.0**	**100.0**	**259479**	**100.0**	**546371**	**805850**

المصدر : الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات : النتائج النهائية لحصر القوى العاملة 2001

إن البيانات الواردة اعلاه تشير بوضوح إلى وجود خلل هيكلي في توزيع الموارد البشرية في سوق العمل .

ويصبح الوضع أكثر تأزما عند قراءة البيانات الواردة في الجدول رقم (2) والمتعلقة بأفواج الخريجين في السنوات التالية والتي تقدر بـ 148 ألف خريج خلال الفترة 2001 -2004، وهذا عدد يتجاوز بكثير القدرة الاستيعابية لسوق العمل الذي لم يستوعب عام 1999أكثر من 60٪ من مجموع الباحثين عن عمل من خريجي الجامعات والمعاهد العليا والذي بلغ أكثر من 21 ألف خريج وهو عدد بسيط إذا ما قورن بإجمالي الخريجين خلال الفترة 2001 -2004 وإجمالي الباحثين عن عمل من كافة المستويات التعليمية خلال عام 1999 والذي بلغ 95153 باحث عن عمل جدول (3)

وبجهود مضنية لا تستند على معايير اقتصادية تم استيعاب 38 ألف باحث من جميع المستويات وبنسبه بلغت 40٪ من مجموع الباحثين عن عمل ، ويمكن أن يعزى هذا التدفق على سوق العمل إلى التوسع في التعليم العالي وقبول الأعداد الهائلة من مخرجات التعليم الثانوي والمعاهد المتوسطة التخصصية وهذا بالطبع نتيجة لارتفاع معدل النمو السكاني والذي بلغ خلال فترة السبعينيات والثمانينيات أعلى مستوياته أكثر من 5٪ سنويا، الذي كان مرده إلى التحسن المفاجئ في مستويات المعيشة والدخول ووجود دولة ضامنة وقادرة على توفير الخدمات الصحية والخدمات التعليمية وغيرها من متطلبات الأسرة الليبية والاطمئنان التام لاستمرار قيام الدولة بهذا الدور بشكل مستمر دون توقف .

جدول رقم (2) مخرجات التعليم العالي للسنوات 2001-2004

السنة	2001	2002	2003	2004
العلوم التطبيقية	12640	13942	15238	16538
العلوم الانسانية	19254	21728	23400	25472
المجـــــــــــموع	31894	35670	38638	42010

المصدر: بيانات منشورة في دراسة قدمت من: علي الشريف، ندوة الشباب والتنمية، 2001

جدول رقم (3)

توزيع الباحثين عن عمل حسب المؤهل التعليمي لعام1999

المؤهل التعليمي	إجمالي الباحثين المسجلين			
	ذكور	إناث	المجموع	%
بكالوريوس	5009	3895	8904	9.4
ليسانس	2542	3704	6246	6.6
دبلوم عالي	3296	2777	6073	6.4
المجموع	10847	10376	21223	22.3
باقي الشرائح المسجلين الباحثين عن عمل	42327	31603	73930	77.7
مجموع الباحثين المسجلين	**53174**	**41979**	**95153**	**100.0**

المصدر : بيانات منشورة في دراسة قدمت من : علي الشريف ، ندوة الشباب والتنمية ، 2001.

2.التركز الوظيفي لمخرجات التعليم العالي في قطاع الخدمات :-

بالرغم من محدودية الملتحقين بسوق العمل من مخرجات التعليم العالي ونسبة لم تتجاوز 14.8٪ وبعدد إجمالي بلغ 119ألف خريج فإن توزيعهم على القطاعات الاقتصادية يعاني من تركز شديد لصالح القطاعات الخدمية دون القطاعات الإنتاجية حيث يلاحظ من الجدول (4) أن 85٪ من مجموع العاملين الحاصلين على مؤهلات التعليم العالي متواجدين بالقطاعات الخدمية وبعدد تجاوز 101 ألف خريج في حين لم يتجاوز عدد العاملين من مخرجات التعليم العالي في القطاعات الإنتاجية 18ألف مستخدم وهي مفارقه في مجتمع يسعى للتقدم وتحقيق التنمية، أنفق الكثير من الأموال في خططه التنموية على قطاعي الصناعة والزراعة وإذا كان الوضع لديه ما يبرره بالنسبة لمخرجات التعليم العالي من العلوم الإنسانية والتي شكلت أكثر من 55٪ من إجمالي مخرجات التعليم العالي المتواجدة بسوق العمل ، فإن الوضع يصبح أكثر

إحراجا إذا ما لوحظ وجود أكثر من 41 ألف خريج في التخصصات العلمية التطبيقية كالهندسيات والعلوم الزراعية والعلوم الطبيعية وهذا العدد الأخير يتجاوز بكثير إجمالي العاملين من مخرجات التعليم العالي المتواجدين بقطاع الإنتاج من كافة التخصصات في العلوم الإنسانية والعلوم التطبيقية والذين بلغ عددهم 18ألف مستخدم .

جدول رقم (4) * توزيع مخرجات التعليم العالي بين القطاعات الإنتاجية والقطاعات الخدمية

المؤهل العلمي	القطاعات الإنتاجية			القطاعات الخدمية			
	ذكور 1	إناث 2	المجموع 3=2+1	ذكور 4	إناث 5	المجموع 9=5+4	المجموع الكلي 9+3
شهادة معاهد عليا ومايعادلها	4086	359	4445	12176	8473	20649	25094
	٪16.30	٪1.40	٪17.70	٪48.60	٪33.70	٪82.30	٪100
شهادة جامعية	11921	1663	13584	41567	39237	80804	94388
	٪12.60	٪1.80	٪14.40	٪44	٪41.60	٪85.60	٪100
المجموع	16007	2022	18029	53743	47710	101453	119482
	٪13.40	٪1.60	٪15	٪45	٪40	٪85	٪100

المصدر :

تم استخراج بيانات هذا الجدول من قبل الباحث بالاستناد على البيانات الخام المنشورة في النتائج النهائية لحصر القوى العاملة 2001، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق .

جدول رقم (5)

توزيع مخرجات التعليم العالي في سوق العمل حسب النوع والتخصص

مجال التخصص	ذكور		إناث		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
طب عام	3950	5.4	2820	5.8	6770	5.5
هندسة	16255	22.2	1574	3.1	17829	14.4
علوم زراعية	4185	5.7	1333	2.7	5518	5.4
علوم طبيعة	6639	9.1	10271	20.4	16910	13.7
علوم اجتماعية	21130	28.8	26869	53.4	47999	38.8
علوم اقتصادية ومالية	14877	20.3	5477	10.9	20354	16.5
تخصصات اخرى	6299	8.6	1939	3.9	8238	6.7
المجموع	**73335**	**100.0**	**50283**	**100.0**	**123618**	**100.0**

المصدر :

الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات : النتائج النهائية لحصر القوى العاملة 2001ف

3. استحواذ القطاع العام على مخرجات التعليم العالي :

كان لتبني القطاع العام مسئولية إدارة جلّ آليات النشاط الاقتصادي خلال الفترة السابقة التي تجاوزت الثلاثة عقود من الزمن أثر بالضرورة على توزيع العمالة بين القطاع الأهلي والقطاع العام، فالبيانات الواردة في الجدول (6) تشير إلى 76.64٪ من مجموع القوى العاملة متواجدة بشكل مستمر ضمن آليات القطاع العام موزعة بين قطاع الخدمات العامة والمنشآت المملوكة للمجتمع وبنسب بلغت على التوالي 52.9٪، 23.1٪ وبمجموع عاملين بلغ 612.5 ألف نسمة في حين لم يتجاوز عدد العاملين في القطاع الأهلي 188ألف مستخدم

وبنسبة 23.4٪ من مجموع العاملين في سوق العمل .

وإذا كان هذا الاتجاه العام بالنسبة للاستخدام ، فإن مخرجات التعليم العالي لن تكون بعيدة عن هذا ، ويمكن إسقاط ما تم التوصل إليه من ملاحظات حول القوى العاملة بين القطاعين على مخرجات التعليم العالي واتجاهها وإذا ما لوحظ إن 665 ألف مستخدم من القوى العاملة التحقوا بالعمل خلال الفترة 1981-2001 وبنسبة 82.5٪ من إجمالي القوى العاملة ، وهي نفس الفترة التي شهدت التزايد الهائل في مخرجات التعليم العالي والتي تزامن التحاقها بسوق العمل مع تولي القطاع العام إدارة النشاط الاقتصادي .

جدول رقم (6) التوزيع العددي والنسبي لأفراد القوى العاملة من الليبيين بين القطاع العام والقطاع الأهلي

القطاع	ذكور	إناث	المجموع	%
خدمات مجتمع	208784	217589	426373.0	52.9
منشآت مملوكة للمجتمع	159887	26299	186186.0	23.1
خاص ليبى	169193	15113	184306.0	22.9
خاص غير ليبى	1891	136	2027.0	0.3
مشترك عام	1918	173	2091.0	0.3
تعاونى	4698	169	4867.0	0.6
المجموع	**546371**	**259479**	**805850.0**	**100.0**

المصدر : الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات : النتائج النهائية لحصر القوى العاملة 2001ف

ويمكن الاستدلال على هذا الاستنتاج عندما يلاحظ بان الذين التحقوا بالتعليم العالي قبل سنة 1980 لم يتجاوز 9٪ من إجمالي طلبة التعليم العالي والبالغ عددهم 276744طالب عام 2001في حين بلغ عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي خلال الفترة 1981-2001عدد 251838طالب وبنسبة 91٪ من إجمالي الملتحقين بالتعليم العالي حتى العام الدراسي . 2000-2001

كذلك ومن خلال المعايشة للفترة الزمنية المشار إليها فقد تم ضم الكثير من العاملين من حاملي المؤهلات العالية للقطاع العام وذلك في إطار ضم الشركات وغيرها من الأنشطة الاقتصادية للقطاع العام ، وإذا كان هذا الوضع له ما يبرره بالنسبة للقوى العاملة الليبية لمعطيات كثيرة – هنا لا مجال لعرضها – فإن وجود أكثر من 30٪ من إجمالي العمالة غير الليبية ملتحقة بقطاع الخدمة العامة والمنشآت المملوكة للمجتمع أمر لا يتسع المجال لمناقشته في هذه الورقة .

4.التركز الجغرافي في مخرجات التعليم العالي بسوق العمل :–

نعلم جميعا بأن ظاهرة التركز السكاني في ليبيا ليست ظاهرة جديدة أوجدتها ظروف حديثة فهي خاصية هيكلية يعاني منها الاقتصاد الليبي منذ منتصف الستينيات تزامنت مع اكتشاف و إنتاج وتصدير النفط وما ترتب على هذا الوضع من تحقيق عوائد مالية كبيرة أدت إلى نشأة المدن الرئيسة مثل طرابلس وبنغازي في شكل مدن حديثة تتوفر فيها كافة المرافق والخدمات اللازمة للمواطن والتي شكلت في مجملها عوامل جذب لسكان المناطق الداخلية وما أدى إليه من تركز السكان في المدن وبروز خاصية الاختلال في توزيع السكان وهو وضع قد تم استهدفه لغرض التصحيح في كل خطط التنمية التي نُفذت في المجتمع.

وبالرغم من النجاحات التي حققتها تلك الخطط عن طريق ما تبنته من برامج تنموية في المناطق الداخلية في إطار استراتيجية التنمية المكانية فإن ظاهرة التركز السكاني لازلت قائمة عندما يلاحظ بأن مدينتي طرابلس وبنغازي استحوذتا على أكثر من 32٪ من عدد السكان في حين لم تستحوذ 16 مدينة أخرى إلا على 20٪ من السكان[1] فإن وجود هذه الظاهرة و استمرارها

لمدة طويلة سينعكس على التوزيع الجغرافي للملتحقين بالتعليم العالي ومخرجاته حيث لوحظ من البيانات بالجدول رقم (8) أن خريجي التعليم العالي من الجامعات والمعاهد العليا القاطنة بطرابلس وبنغازي قد شكلوا 69.3٪ من إجمالي خريجين التعليم العالي للعام الدراسي 1994-1995 ، إضافة إلى مؤشر آخر يبين بأن نصيب مؤسسات التعليم العالي في طرابلس و بنغازي قد تجاوز 73٪من إجمالي الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي في ليبيا خلال العام نفسه ، ومع أن هذه المؤشرات قد شهدت انخفاضات متتالية نتيجة للنجاحات التي حققتها خطط التنمية في مستهد فاتها التي ترمي إلى تصحيح الاختلال في التوزيع السكاني إضافة للنتائج الإيجابية التي ترتبت عن تطبيق سياسة التوسع الأفقي في التعليم العالي ، حيث يلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (7) انخفاض الدور النسبي لمؤسسات التعليم العالي في طرابلس وبنغازي في استقبال الملتحقين بالتعليم العالي إلى 54٪من إجمالي الملتحقين بالتعليم العالي وانخفاض نصيبهما من مخرجاته إلى 35.6٪ الجدول رقم(8) بالرغم من أن هذا الانخفاض قد نعتبره مؤشراً إيجابياً في اتجاه حل معضلة التركز السكاني فإن نمو أعداد الطلاب بجامعات المناطق الداخلية وتزايد نصيبهما في مخرجات التعليم العالي و بأعداد كبيرة قد يترتب عليه مشاكل متعددة عند تقدمهم لسوق العمل ، خاصة وأن المناطق الداخلية تعاني من ندرة فرص العمل بسبب قلة القطاعات الإنتاجية والخدمية بها.

جدول رقم (7) الملتحقين بالجامعات وفق للتخصص والجنس

الجامعة	العلوم الانسانية			العلوم التطبيقية			كل التخصصات		
	ذكور	إناث	الاجمالي	ذكور	إناث	الاجمالي	ذكور	إناث	الاجمالي
جامعة الفاتح	10044	12402	22446	18715	18130	36845	28759	30532	59291
السابع من ابريل	1742	4412	6154	1020	3170	4190	2762	7582	10344
المرقب	4523	3981	8504	2788	2631	5419	7311	6612	13923
التحدي	2311	2755	5066	7385	3665	11050	9696	6420	16116
سبها	1442	2623	4065	1910	2728	4638	3352	5351	8703
عمر المختار	4594	5527	10121	2092	2534	6426	6686	8061	14747
قاريونس	11526	10363	21889	5916	6678	125940	17442	17041	34483
المفتوحة	8198	4091	12289	0	0	0	8198	4091	12289
الاسمرية	1489	0	1489	0	0	0	1489	0	1489
الاجمالي	**45869**	**46154**	**92023**	**39826**	**39536**	**79362**	**85695**	**85690**	**171385**

المصدر : المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب 2001 - 2002

5.القصور في توظيف وتوزيع مخرجات التعليم العالي من الإناث :-

عملت الثورة منذ انطلاقها على الدفع بالمرأة نحو التعليم في كل مراحله وتحفيزها للدخول إلى ميادين العمل في كل المجالات و قد أثمرت تلك الجهود في شكل مؤشرات إيجابية تجسدت بشكل واضح في التواجد المتزايد للمرأة بالجامعات والمعاهد العليا عندما ارتفعت نسبة تواجدها في التعليم العالي من 10٪ سنة 1970إلى أكثر 50٪ من إجمالي طلبة التعليم العالي سنة 2001، وقد كان لهذا التطور الاجتماعي انعكاسات على محتوى مخرجات التعليم العالي حيث تشير البيانات الواردة في الجدول(8) إلى تطور عدد الخريجين من الإناث حتى بلغ 5908خريجة وبنسبة 50.5٪ من إجمالي الخريجين البالغ عددهم 11721خريج ، ثم إلى 15238خريجة من الإجمالي البالغ 25273 خريج وبنسبة تجاوزت 60٪من إجمالي خريجي الجامعات عام 2001.

جدول رقم (8) إحصائية بعدد الخرجين لعام 1995/1994 وعام 2000/1999

الجامعة	خريجو 1994-1995ف			خريجو 1999-2000ف		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
قاريونس	1436	1658	3094	1112	1709	2821
الفاتح	1922	1992	3914	1241	2299	3540
التحدى	374	244	618	146	596	742
7ابريل	831	864	1695	2220	4508	6728
عمر المختار	296	335	631	3812	4987	8799
المفتوحة	91	85	176	1504	1139	2643
المجموع	**4950**	**5178**	**10128**	**10035**	**15238**	**25273**

المصدر : المركز الوطني للبحوث التعليمية والتدريب : لمحة مختصرة عن إنجازات الفاتح في التعليم والتدريب 1996**.الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق : إحصائية بعدد خريجي الجامعات للعام الدراسي 1999-2000، بيانات غير منشورة .

ومع هذا التطور الكبير في مخرجات التعليم العالي من الإناث فإن وجودهن في سوق العمل محدود ولم يتجاوز 50 ألف خريجة ، وبنسبة 6.2٪ من مجموع القوى العاملة حتى عام 2001، منهن 15998 خريجة علوم تطبيقية (الطب ، الهندسة ، العلوم الزراعية ، العلوم الطبيعية) وبنسبة بلغت 32٪ من إجمالي مخرجات التعليم العالي من الإناث وهو ما يعني أن مساهمة مخرجات التعليم العالي من الإناث الملتحقات بسوق العمل تعتبر ضعيفة جدا إذا ما قورنت بباقي المستويات التعليمية للإناث المتواجدات بسوق العمل حيث يلاحظ من الجدول(1) إن نسبة مشاركة الإناث ذات المستوى التعليمي دون الشهادة الابتدائية 12.1٪ من إجمالي الإناث المتواجدات داخل سوق العمل ، أما نسبة مشاركة الحاصلات على الشهادة الثانوية والمعاهد المتوسطة كانت على التوالي 12٪، 45٪ من إجمالي الإناث المتواجدات داخل سوق العمل ، وبالرغم من التدني في نسبة مشاركة مخرجات التعليم العالي من الإناث في سوق العمل فقد لوحظ تركزهن في مهن وقطاعات محدودة جدا ، فالبيانات الواردة في الجدول رقم (4) تبين أن قطاع الخدمات العامة قد استحوذ على أغلب مخرجات التعليم العالي من الإناث وبنسبة 96٪ من إجمالي الخريجات الملحقات بسوق العمل ، في حين لم تتجاوز نسبة مشاركتهن في القطاعات الإنتاجية 4٪ وبعدد بلغ 2022خريجة تعليم عالي سنة 2001 وهو عدد محدود إذا ما قورن فقط بعدد الخريجات من العلوم الهندسية والزراعية والطبيعية والذي بلغ 13178خريجة وهو ما يضفي مصداقية أكثر لملاحظتنا السابقة بشأن تحيز مخرجات العلوم التطبيقية من الجنسين لصالح العمل بالقطاعات الخدمية دون القطاعات الإنتاجية الوضع الذي يمكن رده للتركز الجغرافي لمخرجات التعليم العالي في المدن الرئيسية التي تخلو في العادة من المنشآت الإنتاجية المؤهلة بطبيعة عملها لاستقبال التخصصات المهنية من مخرجات التعليم العالي من العلوم التطبيقية .

يلاحظ أيضا من البيانات المتعلقة بمساهمة وتوزيع مخرجات التعليم العالي من الإناث في سوق العمل تواجد ضعيف جدا للخريجات من التعليم العالي في المواقع القيادية الإدارية حيث لم يتجاوز نصيبهن نسبة 2.6٪ من مجموع العاملين في هذه المواقع وبنسبة 34٪ فقط من إجمالي الإناث المتواجدات بالمواقع

القيادية الإدارية كما أنها لم تتجاوز نسبة 2.2٪ بالمقارنة بزملائهم الذكور من مخرجات التعليم العالي المتواجدين بالمواقع القيادية الإدارية .

6.استمرار ضعف قدرة سوق العمل الاستيعابية لمخرجات التعليم العالي:-

تعتمد القدرة الاستيعابية لأي سوق عمل في أي مجتمع على جملة من المحددات أهمها، حجم النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو في قطاعاته الإنتاجية والخدمية، والجهود التي تبذل في اتجاه تحقيق التنمية الاقتصادية وما يبدل من مساع لخلق المواءمة والتلاقي بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل إضافة إلى عملية الإحلال المستمرة للعاملين الذين بلغوا سن التقاعد.

وبأخذ هذه الحقائق في الاعتبار وتطبيقها على الاقتصاد الليبي يمكن الوقوف على حقيقة مهمة تكمن في وجود خلل مستمر ومتزايد في العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل سببها ضعف القدرة الاستيعابية لسوق العمل و يمكن إرجاع هذه المشكلة إلى أسباب متعددة منها :-

- ضعف النشاط الاقتصادي وتذبذب معدلات النمو فيه خلال الفترة السابقة والذي كان نتيجة :-

أ - التذبذب في أسعار النفط واتجاهها نحو الانخفاض في سنوات متعددة وهو ما أثر بشكل مباشر على تنفيذ خطط التنمية المستهدفة .

ب -الحصار الجائر الذي فرض على ليبيا ولسنوات طويلة وما ترتب عليه من إرهاق لمقومات المجتمع وحال دون تنفيذ الكثير من المشاريع الاقتصادية

جـ - التعويل بشكل كبير على القطاع العام في إدارة المشاريع والمنشآت الاقتصادية بالرغم مما يعانيه هذا القطاع من أعباء اجتماعية وسياسية كانت على حساب تحقيق مستهد فاته الاقتصادية .

- النمو المتسارع في التلاميذ والطلاب حتى شكلوا أكثر من ثلث عدد السكان وما صاحب هذا التزايد من ضرورات التوسع في الإنفاق على هذه الشريحة دون

مقابل أو دون عائد مباشر باعتبار أن هذا النوع من الإنفاق إنفاق استثماري تتحقق عوائده على المدى الطويل

- عدم فاعلية آليات التواصل بين مؤسسات التعليم العالي وقطاعات سوق العمل.

- تدني نسبة المتوقع خروجهم من سوق العمل بسبب بلوغ سن التقاعد نظرا لمحدودية عدد هذه الشريحة وازدياد عدد العاملين من هم في سن الشباب وبمعالجة البيانات الواردة في الجدول رقم (9)يمكن ملاحظة أن 82٪ من العاملين في سوق العمل تتراوح أعمارهم ما بين 20-49 في حين لم تشكل شريحة المقبلين على التقاعد نسبة 5٪ من حجم العمالة ، وهو ما يعني غياب فرص الإحلال لصالح الباحثين عن عمل من مخرجات التعليم العالي عند التحويل على الاحلال للمتقاعدين.

كل تلك العوامل ساهمت ولازالت تساهم بشكل مباشر في ضيق سوق العمل وعدم قدرته على استيعاب أفواج جديدة من الراغبين في الالتحاق به ، وتبدو هذه الظاهرة أكثر وضوحاً خلال السنوات الأخيرة ، حيث تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (3) إلى تزايد عدد الباحثين عن عمل حتى بلغ أكثر من 95000 باحث عن عمل ، منهم 21223باحث من مخرجات التعليم العالي وبنسبة 22.4٪ من إجمالي الباحثين من مخرجات التعليم العالي ، ومع تزايد عدد الخريجين في السنوات التالية الى 148ألف خريج 2001 -2004 الجدول رقم(2)تصبح الصورة العامة أكثر إزعاجا .

جدول رقم (9)

التوزيع العددي والنسبي لأفراد القوى العاملة الليبية حسب فئات العمر

فئات العمر	ذكور		إناث		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
19-15	6193	1.1	711	0.3	6904	0.9
24-20	43583	8.0	27236	10.5	70819	8.80
29-25	94980	17.4	77577	29.9	172557	21.4
34-30	102606	18.8	69761	26.9	172367	21.4
39-35	75980	13.9	43585	16.8	119565	14.8
44-40	55229	10.1	20364	7.8	75593	9.4
49-45	35725	6.5	7493	2.9	34218	5.4
54-50	37147	6.8	5372	2.1	42519	5.3
59-55	31167	5.7	3580	1.4	34747	4.3
64-60	25956	4.8	1835	0.7	27791	3.4
69-65	13771	2.5	597	0.2	14368	1.8
74-70	11066	2.0	497	0.2	11563	1.4
75-فاوق	11013	2.0	350	0.1	1363	1.4
غير مبين	1955	0.4	521	0.2	2476	0.3
المجموع	**546371**	**100.0**	**259479**	**100.0**	805850	**100.0**

المصدر : الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات : النتائج النهائية لحصر القوى العاملة 2001ف.

ثانيا :- إمكانيات تطوير العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل :

إن النتائج التي تم التوصل إليها في الجزء السابق من الدراسة تشير بوضوح إلى ضعف العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل على المستويين الكمي والنوعي عندما لوحظ ضعف قدرة سوق العمل على استيعاب مخرجات التعليم العالي وسوء توزيعها مهنيا وجغرافيا إضافة إلى عدم الاستفادة من مخرجات التعليم العالي من شريحة الإناث التي بدأت تشهد تزايداً كبيراً خلال السنوات الأولى من القرن الحالي وبنسب تجاوزت في بعض السنوات 50٪ من إجمالي مخرجات التعليم العالي من الجنسين.

وتتعاظم مخاطر هذه المشكلة وما تحمله من آثار على الاقتصاد الوطني أمام التغيرات الاقتصادية الدولية والمتجسدة في النمو المتسارع لمستجدات التقنية وانعكاساتها على أنماط الإنتاج والاستهلاك مع تزايد حدة المنافسة في الأسواق الدولية ولصالح المنتجات التي تعتمد بكثافة على العنصر البشري في قدراته المعرفية، لهذا فإن الاهتمام بهذه العلاقة وتطويرها أصبح أمرا لا مفر منه وضرورة ملحة تفرضها المتطلبات المحلية والتغيرات الدولية .

ولهذا تحاول هذه الدراسة طرح مجموعة من المقومات اللازمة لتطوير العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل :

أولا: تفعيل العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل :

وفي اتجاه تقوية العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل هناك جملة من الآليات التي نعتقد أنها مناسبة لتطوير هذه العلاقة :

1. فتح أبواب مؤسسات التعليم العالي أمام راسمي السياسات ومتخذي القرار الفني في مؤسسات المجتمع لتقديم محاضرات عامة للطلاب والتعاون مع الأقسام العلمية بالجامعات والمعاهد العليا .

2. إقحام أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي في القيام بالبحوث

والدراسات التي تستهدف حل المعضلات التي تعرقل مؤسسات المجتمع في السعي نحو مستهد فاتها و تعيق المجتمع عن تحقيق طموحاته .

3.إتاحة الفرصة للقياديين في مؤسسات المجتمع لعضوية المجالس العلمية بالكليات والجامعات والمساهمة في اقتراح السياسات التعليمية والمشاركة في إقتراح المقررات الدراسية وبما لا يمس سلامة العملية التعليمية وفي الإطار الذي يخدم مستهد فاتها في توفير احتياجاتها من القدرات المؤهلة من مخرجات التعليم العالي .

4.إيجاد نظام الحوافز المادية والمعنوية للمتفوقين المتميزين من الطلاب في مؤسسات التعليم العالي والتوصية بهم لدى قطاعات وفروع سوق العمل

5.تحفيز مؤسسات المجتمع على تبني المتميزين من خريجي الثانويات التخصصية وتوجيههم للدراسة بمؤسسات التعليم العالي وذلك في التخصصات التي تنسجم مع متطلباتهم .

6. إتاحة الفرصة لمؤسسات المجتمع لعرض المشاكل والمعوقات التي تعترضهم لمعالجتها في المراكز البحثية في الجامعات وتقديمها لطلبة الدراسات العليا كمواضيع للدراسة والبحث ضمن أطروحاتهم العلمية .

ثانيا :إمكانات تفعيل قطاع الخدمات في إتجاه تصحيح وتطوير العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل :

يتوقع أن يشهد النشاط الخدمي في ليبيا خلال السنوات القادمة تطورات كبيرة في كافة فروعه وذلك لعوامل متعددة منها ما تتميز به ليبيا من موقع استراتيجي يمكن أن يؤهلها للقيام بدور مهم في التواصل التجاري بين قارات العالم خاصة بين القارة الأوربية و القارة الأفريقية إضافة إلى ما تحققه ليبيا الآن من نجاحات متعددة في تجاوز خلافاتها مع دول الغرب وما سيترتب عليها من انفراج في علاقاتها التجارية والمالية مع هذه الدول المسيطرة على الاقتصاد العالمي هذا بالإضافة إلى ما سيعود على النشاط الاقتصادي وفي كل فروعه من نتائج إيجابية في إطار الترتيبات الحالية والمتمثلة في إعطاء القطاع الأهلي دورا كبيرا في مزاولة الأنشطة الاقتصادية استرشادا بالتطبيق السليم لآليات

توسيع قاعدة الملكية .

مجمل هذه المعطيات المناسبة ستعطي نتائج إيجابية إذا ما استثمرت بالشكل المناسب ، والقطاع الخدمي سيكون في مقدمة القطاعات التي ستشهد نشاطاً كبيراً وكفاءة أكبر في كل فروعه ، الأمر الذي سينعكس بالضرورة على سوق العمل في ليبيا وبشكل خاص في القطاعات الخدمية ، لهذا فإن استثمار هذه المقومات لخدمة الأنشطة الخدمية سيؤدي إلى رفع كفاءة وإنتاجية المتواجدين به حاليا من مخرجات التعليم العالي ، بل و إمكانية استيعاب أعداد متزايدة من مخرجات الكليات والتي بحكم تخصصاتها تعتبر الأقرب إلى سوق العمل في مجال الخدمات.

وإذا ما صدقت هذه الرؤية واستثمرت المعطيات وتحققت النتائج المرجوة يكون الاقتصاد الليبي قد حقق إنجازا له علاقة مباشرة بسوق العمل ، متمثلا في نقل قطاع الخدمات من كونه عبئا على الاقتصاد يستحوذ على النصيب الأكبر من القوى العاملة الليبية وتتركز فيه معظم مخرجات التعليم العالي إلى قطاع نشط وفاعل يحقق للاقتصاد الوطني إضافات قيمة تنعكس بشكل مباشر وغير مباشر على كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع .

إلا أن التفاؤلية عند الباحث والنتائج الإيجابية المتوقعة وآثارها على العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، تتطلب رؤية سليمة وحصر دقيق للمتغيرات الفاعلة والمحددة لهذا التوجه كما تتطلب استعدادات كبرى وبرنامج تخطيطي يتصف بالواقعية والمرونة مع ضرورة توخي الحذر تجاه السلبيات المتوقعة من العولمة الاقتصادية والمتمثلة في سلوك الشركات الكبرى والتي عادة ما تتجه في اختياراتها من العاملين في الدول النامية لذوي المؤهلات العلمية المحدودة جدا واستجلاب احتياجاتها من الخبرات والمتخصصين من خارج البلاد النامية .

ثالثاً : ترشيد الاستخدام والتوزيع في سوق العمل لصالح مخرجات التعليم العالي :

تبين من خلال الإحصائيات المستخدمة في هذا البحث المحدودية في استيعاب مخرجات التعليم العالي بسوق العمل التي لم تتجاوز 15٪ من مجموع العاملين مع تركزهم وبشكل كبير في القطاع الخدمي المسير في أغلب فروعه من قبل القطاع العام وبنسب تجاوزت 85٪ من إجمالي مخرجات التعليم العالي .

ومع إقبال النشاط الاقتصادي نحو برامج متعددة وطموحه واستكمالاً للجهود التنموية السابقة ولغرض تجاوز العثرات الاقتصادية المتعددة التي عانى منها خلال الفترة السابقة بسبب الحصار الجائر الذي فرض على الجماهيرية وما ترتب عليه من انعكاسات أثرت بشكل سلبي على كافة المتغيرات الكلية في الاقتصاد الليبي فإن الحاجة لتصحيح سوق العمل وإزاحة الاختلالات التي يعاني منها منذ سنوات أصبحت ضرورة ملحة و أكثر من أي وقت مضى خاصة في هذه الآونه في ظل الاتجاه نحو تنمية العلاقات التجارية والمالية مع العالم الخارجي وفي إطار اقتصاد عالمي جديد يتميز بطفرة كبيرة في تنوع الاختصاصات والمهارات وفي نوع الخبرة والمعرفة المطلوبة في سوق العمل كما يتميز بشكل خاص بديناميكية شديدة التغير في هذه الاختصاصات والمعرفة عندما يلاحظ بأن أكثر من 60٪ من الاختصاصات والمهارات في سوق العمل اليوم لم تكن معروفة إلى فترة قريبة كما أن أكثر من 75٪ من أنواع السلع المتوفرة في أسواق اليوم لم تكن معروفة قبل عقدين من الزمن[2]

الأمر الذي يعني أ ن سوق العمل في ليبيا الذي تحتل فيه شريحة الأميين والقادريين على القراءة والكتابة دون الشهادة الابتدائية نسبة 15.7٪ من إجمالي العاملين ، والحاصلين على شهادة التعليم المتوسط (ثانوية عامة x معاهد متوسطة) نسبة 45.2٪ من إجمالي العاملين ، بينما لم تتجاوز مشاركة مخرجات التعليم العالي نسبة 14.8٪ من إجمالي القوى العاملة ، قد يصبح سوقا غير مؤهل ولا يمكن الاعتماد عليه لمقابلة المتطلبات المحلية والتغيرات الدولية لهذا فإن إعادة توزيع القوى العاملة في سوق العمل ولصالح مخرجات التعليم العالي واقع لا مفر منه ، وبالشكل الذي يمنح فرصة كبيرة لالتحاق أعداد من مخرجات التعليم العالي المتواجدين حاليا خارج سوق العمل وفي سياق سليم قائم على اعتبارات اقتصادية كما يمنح فرصة أمام

المتواجدين حاليا بسوق العمل من مخرجات التعليم العالي لوضعهم في المواقع المناسبة الذي تتلاءم مع مؤهلاتهم وتخصصاتهم وتؤدي إلى الرفع من كفاءتهم وإنتاجيتهم .

رابعاً : الرفع من قدرة مخرجات التعليم العالي على التحرك جغرافيا ومهنيا داخل سوق العمل :

من المعايير التي يتم الرجوع إليها في تقييم أسواق العمل هي قدرتها على توفير الظروف المناسبة التي تمكن العاملين بها خاصة المؤهلين والمتخصصين منهم على التحرك داخل تلك الأسواق من مهنة إلى أخري و من منطقة إلى أخرى وبتطبيق هذا المعيار على سوق العمل في ليبيا يلاحظ في الفترة الأخيرة تنامي القيود الإدارية التي تحد من حركة مخرجات التعليم العالي العاملين على الانتقال من شعبية إلى أخرى ومن مهنة إلى أخرى لهذا فإن رفع هذه القيود على حركة العاملين من هذه الشريحة قد تساهم في خلق نوع من التكامل بين الشعبيات وفروع سوق العمل ، وتزداد الآثار السلبية لهذه الظاهرة عندما يلاحظ أنه في الوقت الذي يتواجد فيه عدد من مخرجات التعليم العالي وفي تخصصات معينة خارج سوق العمل في بعض الشعبيات هناك احتياجات في شعبيات أخرى لتلك التخصصات ، فيما قد تعاني هذه الأخيرة من فائض في تخصصات معينة تحتاجها الأولى، لذلك فإن رفع مثل هذه القيود وتعديل التشريعات المنظمة لها قد يعطي فرصة للكثير من مخرجات التعليم العالي في الالتحاق بسوق العمل .

خامساً: تهيئة الظروف الاجتماعية والنفسية في اتجاه تقوية العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل :

بالرغم من التطور النوعي الذي شهده المجتمع الليبي على المستوى الاجتماعي الذي كان نتيجة لجهود ضخمة قدمتها الثورة منذ بداياتها فقد لوحظ بروز ظواهر اجتماعية جديدة تمارس دورا سلبيا على سوق العمل وإمكانات الالتحاق به بالنسبة لمخرجات التعليم العالي ومن هذه الظواهر الغريبة والدخيلة

على المجتمع الليبي ظاهرة الانتماءات القبلية والعائلية وما أدت إليه من تشوهات كبيرة في سوق العمل عندما لوحظ أن الكثير من الشركات العامة الوطنية تقوم بتشغيل العناصر الوطنية ذات صلة القرابة أو من نفس القبيلة التي ينتمي إليها المسؤولون على إدارة هذه الشركة حتى بلغ الأمر في إحدى الشركات يبلغ عدد موظفيها 368موظفاً منهم 245موظفا من قبيلة أو عشيرة أمين لجنتهم وبنسبة 70٪ من مجموع العاملين بالشركة وتجدر الإشارة إلي أن هذه ليست حالة شادة يمكن أن تهمل أو يتغاضى عنها بل أصبحت ظاهرة واضحة وفي أحيان كثير عندما يتولى شخص جديد مسؤولية إدارة مرفق عام فإن أول إنجازاته هي التخلص من بعض الموظفين القدماء واستبدالهم بطاقم جديد يدين بالولاء العائلي أو القبلي للأمين او المدير الجديد .

ومع أن التطورات الكبيرة التي يشهدها الاقتصاد الليبي والمتمثلة في إعطاء الدور الأكبر والأهم للقطاع الأهلي و الذي لا يقبل في اختياراته من مخرجات التعليم العالي للعمل إلا معيارا واحداً يستند فقط على مبدأ الإنتاجية والتكلفة ومع توقع استمرار بعض المنشآت الاقتصادية خارج دائرة القطاع الأهلي ومع استمرار مثل هذه الظاهرة في ممارسة دورها السلبي على العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل فإن الحد من تأثير تلك العوامل الاجتماعية السالبة آمر ضروري وضرورة ملحة تفرضها المصلحة الوطنية والحرص على سلامة العلاقة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل .

إضافة إلى العامل الاجتماعي السلبي السابق هناك عامل آخر متمثل في القيود الاجتماعية التي تحد من التحاق المرأة بالعمل بعد تخرجها من مؤسسات التعليم العالي و بسبب عدم قدرتها على التحرك جغرافيا وفقا لمتطلبات سوق العمل يمكن أن تصبح هذه المشكلة أكثر وضوحا في السنوات القادمة مع تزايد نسبة الإناث الملتحقات بالتعليم العالي إلى إجمالي الملتحقين بالتعليم العالي حيث تشير الإحصائيات المتوفرة إلى أن هذه النسبة بلغت أكثر من 50٪ خلال العام الدراسي 2001-2002 بل بلغت هذه النسب في بعض الجامعات أكثر من 300٪ بالمقارنة بعدد الذكور عندما بلغ عدد الإناث الملتحقات بالتعليم العالي بجامعة السابع من إبريل 7582طالبة في حين لم يتجاوز عدد الذكور 2762

طالب .

هذا بالإضافة إلى التسرب الكبير لمخرجات التعليم العالي من الإناث عند التحاقهن بالحياة الزوجية وما يترتب عليهن من التزامات تعيق حركتهن في سوق العمل ، لذلك فإن المجتمع يجد نفسه في هذه الحالة أمام خيارين خيار يعمل في اتجاه تشجيع المرأة وتسهيل حركتها وتوفير الظروف المناسبة لإقحامها في سوق العمل أو خيار التفريط في مورد بشري بات يشكل أكثر من 50%من مخرجات التعليم العالي ، ومع هذا فإن هناك خيارا ثالثا يمكن أن يعول فيه المجتمع على عامل الزمن باعتباره متغير مهم في هذه المعادلة .

ومع علم الباحث بأن المرأة هي اقدر من يناقش هذه المعضلة الا أن رصد هذه الظاهرة فقط ومع تزايد أعداد الخريجات بأعداد هائلة فاقت في السنوات الأخيرة أعداد الخريجين من الذكور قد يرتب على المجتمع أعباء اقتصادية واجتماعية كبيرة ، ومع هذا نرى بأن تعزيز دور المرأة عن طريق تحفيزها على تولى مواقع قيادية بمؤسسات المجتمع قد يساهم إلى حد ما في تأكيد وجود المرأة بسوق العمل وتعزيز ثقتها بنفسها وهو اتجاه قد يؤدي إلى إزاحة خلل تم التعرض إليه في بداية هذه الدراسة عندما تبين أن نصيب مخرجات التعليم العالي من الإناث في تولي مواقع قيادية إدارية لم يتجاوز 2.2٪ بالمقارنة بزملائهم الذكور من مخرجات التعليم العالي المتواجدين بالمواقع القيادية الإدارية ، وبنسبة 34٪فقط من إجمالي الإناث المتواجدات في المواقع القيادية الإدارية في سوق العمل

الخاتمة :

مثلما أجمعت أدبيات الاقتصاد والتنمية على أهمية العلاقة ة بين التعليم والتنمية وإيجابيتها قد أجمعت الأدبيات على أن النتائج الإيجابية المستهدفة من تلك العلاقة مرهونة بسلامة العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل .

وبدراسة سوق العمل في ليبيا فقد تبين وجود خلل كبير متمثل في

محدودية قدرة سوق العمل الاستيعابية لمخرجات التعليم العالي ، ومع تعاظم هذه المشكلة وبشكل واضح في السنوات الأخيرة والتي تزامنت مع تدفق أفواج كبيرة من مخرجات التعليم فقد تبين أيضا ارتفاع درجة التركز الوظيفي والجغرافي لصالح قطاعات معينة ومدن محدودة إضافة إلى تدني مساهمة الإناث من مخرجات التعليم العالي بالرغم من الأعداد المتزايدة للخريجات وبمعدلات تجاوزت المخرجات من الذكور خلال السنوات الأولى من هذا القرن ، إضافة إلى تركزهن في وظائف محدودة جدا وبالمدن الرئيسة مثل طرابلس وبنغازي .وهي مؤشرات تشير في مجملها إلى وجود خلل في العلاقة بين مخرجات التعليم العالي و إمكانية تفاقمه مستقبلا ، وإذا كان هذا الاختلال قد جاء نتيجة لمؤثرات متعددة عانى منها الاقتصاد الليبي في الفترات السابقة فإن الظروف الإيجابية المحيطة بالاقتصاد الليبي الآن إضافة إلى النتائج الإيجابية المتوقعة من الترتيبات المطروحة حاليا قد تعمل في اتجاه تصحيح العلاقة بين مخرجات التعليم العالي و سوق العمل .

ومساهمة من الباحث في عملية التصحيح لهذه العلاقة تقترح الورقة مجموعة من التوصيات هي :-

1.العمل على تطوير مخرجات التعليم العالي نوعيا وبالشكل الذي ينسجم مع متطلبات سوق العمل و قد أصبح هذا المطلب ضروريا في ظل الاتجاه نحو إعطاء دور اكبر للقطاع الأهلي والذي لا يقبل أي معايير أخرى إلا معيارا يستند على أسلوب المقارنة بين التكلفة والإنتاجية في اختياراته لمخرجات التعليم العالي.

2.تطوير وتفعيل قطاع الخدمات وبالشكل الذي يؤدي إلى رفع كفاءة وإنتاجية الأعداد الهائلة المتواجدة به من مخرجات التعليم العالي نسبة إلى إجمالي مخرجات التعليم العالي المتواجدة بسوق العمل .

3.العمل في اتجاه رفع القيود الإدارية وتعديل التشريعات المنظمة لها والتي تحد من قدرة الأفراد على التحرك وظيفيا وجغرافيا داخل سوق العمل .

4.الحد من تأثير العوامل الاجتماعية السلبية على العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل والمتمثلة في القيود المفروضة على المرأة و تلك

السلبيات الناجمة عن الانتماءات القبلية والعائلية .

5.توطيد العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وفروع سوق العمل ، والعمل في اتجاه تكثيف آليات التواصل بينهما .

6.تمويل المشاريع الإنتاجية السلعية والخدمية والتي يمكن أن تستوعب أعداد معقولة من مخرجات التعليم العالي .

7.الاعتماد على مجلس التخطيط العام ومجالس التخطيط بالشعبيات في متابعة العلاقة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل واقتراح كافة السبل لتطويرها .

8.تسهيل مهمة القطاع الأهلي وتفهم احتياجاته ومتطلباته عند التعبير عن رغبته في التعاون مع مؤسسات التعليم العالي .

9.إعطاء الأولوية لمخرجات التعليم العالي في سوق العمل عند الاختيار أو التكليف لتولي مواقع قيادية لمؤسسات المجتمع.

10. تبني مشروع ضخم لاحتواء مخرجات التعليم العالي والدفع بها في اتجاه إقامة مشاريع انتاجية وخدمية تتناسب مع تخصصاتهم وفي كافة مناطق الجماهيرية.

11.العمل على التوسع في المرافق الخدمية والإنتاجية بالمناطق الداخلية لاستيعاب الأعداد الكبيرة والمتوقعة من مخرجات التعليم العالي في المناطق الداخلية .

الهوامش

(1) الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات: النتائج النهائية لحصر القوى العاملة 2001 .

(2) حسن الشريف: تدريس العلوم التطبيقية في ضوء متغيرات سوق العمل، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية – العدد 224، 1997 ، بيروت – لبنان.

(3) مصطفى التير: التعليم العالي والتنمية والتحديث بين تطلعات المخططين ومحددات الواقع، ورقة بحثية قدمت في حلقة نقاشية (التعليم العالي والتنمية في شمال أفريقيا) في الفترة 27-29 أكتوبر 2002، المركز الإفريقي للبحث التطبيقي والتدريب في مجال الإنماء الاجتماعي، طرابلس ليبيا.

1.د. على الحوات ، التعليم العالي في ليبيا: نشأته وتطوره وإنجازاته، مجلة الجامعي، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، العدد الأول .1993

2.د. حامد بن عمار . حول التعليم العالي العربي والتنمية، مجلة المستقبل العربي، مركز ودراسات الوحدة العربية العدد 40-1988، بيروت لبنان

3.نادر الفرجاني، مساهمة التعليم العالي في التنمية، المستقبل العربي، مركز ودراسات الوحدة العربية العدد 237-1998.بيروت لبنان.

4.عبد الله عبد الدائم ، التعليم العالي وتحديات اليوم والغد، المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية 237-1998.

5.حسن الشريف ، تدريس العلوم التطبيقية في ضوء متغيرات سوق العمل، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد224-1997، بيروت لبنان.

6.د. عبد الله أبو بطانه ، الجامعات وتحديات المستقبل، مجلةعالم الفكر– وزارة الأعلام الكويتية ، .1988

7.د. مصطفى التير ، التعليم العالي والتنمية والتحديث بين تطلعات المخططين ومحددات الواقع ، ورقة بحثية قدمت في حلقة النقاش حول التعليم العالي والتنمية في شمال أفريقيا، المركز الأفريقي للبحث التطبيقي و التدريب في مجال الإنماء الاجتماعي 2002، طرابلس – الجماهيرية.

8.على الشريف ، الشباب –التعليم و العملية التنموية، ندرة علمية جدول الشباب، التنمية، أمانة اللجنة الشعبية للتعليم والشباب بشعبية طرابلس، في الفترة 26-27 الصيف 1369، طرابلس

9.الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، بيانات إحصائية عن الشعبيات والقطاعات الاقتصادية الوطنية، 2001 ، طرابلس.

10.الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية لحصر القوة العاملة لعام.2001

11.الهيئة الوطنية للمعلومات و التوثيق، الكتاب الإحصائي، أعداد مختلفة.

12.مجلس التخطيط العام ، إدارة الخطط والبرامج ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، 1962-2000 ، المنشور سنة 2001ف

13.المركز الوطني للبحوث التعليمية و التدريب ، كتيب عن التعليم لمحة مختصرة من إنجازات الفاتح في التعليم والتدريب، طرابلس 1996م.

14.المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، كتيب عن التعليم والتدريب. 2002ف.